



النقابة الوطنية للتعليم  
ك د ش



الجامعة الحرة للتعليم  
اع ش م



النقابة الوطنية للتعليم  
ف د ش



الجامعة الوطنية لموظفي التعليم  
اوش م

## بيان تأكيدي

إضراب جهوي لمدة 72 ساعة أيام 16 و 17 و 18 فبراير 2010

إيماننا من النقابات التعليمية الأربع الأكثر تمثيلية بأهمية التواصل مع الشغيلة التعليمية، وعلى إثر تأجيل اللقاء الوطني الذي كان مقررا يومي 1 و 2 فبراير الجاري بحضور السيد وزير التربية الوطنية والسيدة كاتبة الدولة المكلفة بقطاع التعليم المدرسي، والسيدتين والسادة مديرتي ومديري الأكاديميات والسادة نواب الوزارة. تعلن النقابات التعليمية الأربع أنها أجلت الوقفة المتزامنة مع هذا اللقاء، إلى حين تحديد تاريخ انعقاده، من أجل إيصال رسالة قوية وواضحة للمسؤولين عن القطاع في شأن الخروقات والتجاوزات التي يعيشها الوضع التعليمي المتردي بالجهة.

و في الوقت الذي كنا ننتظر فيه من السيد مدير الأكاديمية تصحيح ومراجعة جميع الخروقات والتجاوزات التي تضمنتها البيانات السابقة- والإشارات القوية التي تعهد بها في اجتماعات سابقة للإصلاح- توصلنا للأسف برسائل وإشارات تحمل الكثير من الدلائل:

- تسخيرها للأقلام الرخيصة والمأجورة وتوظيفها لبعض وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة لمحاربة العمل النقابي تشويشا وتشكيكا في مصداقيته.
- إقامة "حفل باذخ" بعد نهاية أشغال الدورة الثامنة للمجلس الإداري بورزازات هدرا للمال العام.

- إصدار بلاغ تمويهي وتضمينه الكثير من المغالطات والترهات، موقع من طرف رئيس قسم الشؤون التربوية و الذي لم يشارك في أي لقاء، يوحي أن هناك انفراجا وتوافقا مع النقابات الأربع و هذا محظ افتراء .

تلكم إشارات مدير الأكاديمية من أجل (الإصلاح) التي تعهد بها، في حين أن دار لقمان ما تزال على حالها، علما أن مسلسل الخروقات والتجاوزات لازال متواصلا. ونذكر على سبيل المثال:

- ✓ تعيين المتصرفين والمتصرفين المساعدين الجدد خارج أقسام ومصالح الأكاديمية، رغم ما تعرفه هذه الأخيرة من خصائص في الأطر المتخصصة، مع الاحتفاظ بالمحظوظات والمحظوظين من أطر التدريس.
- ✓ الإقدام على تنقيلات و تكاليف خارج كل المساطر القانونية و وفق معايير الزبونية و المحسوبية .
- ✓ استئثار التسبيب والميوعة، وعدم احترام أوقات العمل الإداري داخل الأكاديمية، والتستر على الأشباح (مكتب الاتصال نموذجاً).
- ✓ التلاعب في تدبير الملفات التأديبية، والتحايل على المساطر لحماية ذوي السوابق من التغييبات المتكررة و غير المبررة ( 120 يوما لأحدهم نموذجا ).
- ✓ استمرار معاناة شريحة عريضة من نساء ورجال التعليم بحرمانها من الترقى بالاختيار عن سنتي 2008 و 2009 جراء الحيف في التنقيط، وسوء التدبير الإداري للملف.
- ✓ عدم إدراج مناطق نائية بالجهة في التعويضات الخاصة بالعالم القروي بالمشروع المقدم من طرف الأكاديمية.
- ✓ مواصلة الحماية والتستر على الفساد والمفسدين في مصالح الموارد البشرية والمالية داخل الأكاديمية وبعض نيابات الجهة : إنزكان أيت ملول، تارودانت، اشتوكة أيت باها، تيزنيت.
- ✓ التلاعب في الإحصاء التربوي الأخير والتزوير في عملية تغيير الإطار ومحاضر ترخيص لمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي.

- ✓ التلاعب في نتائج الانتقاء الأولي للتباري على رئاسة قسم تدبير الموارد البشرية والشؤون الإدارية والمالية، عبر الخلط بين المراسيم وإقصاء ذوي الكفاءات العلمية والخبرة المتواجدين بالأكاديمية، وإقحام من لم يستوفي الشروط النظامية.
  - ✓ ضعف القدرة التدييرية لمرافق الأكاديمية جراء إيلاء المسؤولية للمحوظين والمحفوظات عديمي الكفاءة والخبرة اللازمين.
  - ✓ استمرار هدر المال العام في التكوين المستمر من خلال لجوء الأكاديمية إلى التعاقد مع بعض الإقامات بعينها في تعارض صارخ مع توجهات الوزارة الوصية المؤكدة على إلزامية ترشيد النفقات.
  - ✓ إفراغ التكوين المستمر من محتواه البيداغوجي، وغياب إستراتيجية جهوية تراعي حاجيات المستهدفين وخصوصيات الجهة، وسط غياب تام لقاعدة معطيات محينة.
  - ✓ إغداق المزيد من الإكراميات على المحفوظات والمحوظين دون أعمال المساطر المحددة للتعويضات في تحد خارق للقانون.
  - ✓ النفخ في الإعتمادات المخصصة لبعض مشاريع البرنامج الإستعجالي في تواطؤ مفضوح، مع بعض المقاولين بعينهم.
  - ✓ منح "عككة سندات الطلب" لمقاولات وشركات، لها قرابة مع بعض المسؤولين بالأكاديمية.
  - ✓ التعاقد مع مكاتب خاصة للقيام بمهام تهييء الميزانية ومتابعة تنفيذها شركة "جوك" بـ"90 ألف درهم" كنموذج.
  - ✓ عدم إرسال التعيينات الخاصة بتوظيفات 3 غشت، والتأخر في صرف مستحقات المتعاقدين رغم توفر الإعتمادات المالية برسم السنة المالية 2009.
  - ✓ التغاضي عن تنفيذ مقتضيات المرسوم المشترك بين وزير التربية الوطنية والمالية الخاص برفع قيمة منح التلاميذ الداخليين من 700 درهم إلى 1260 درهما.
  - ✓ صرف فصول الميزانية عبر سندات الطلب بوفرة عوض اللجوء إلى الصفقات العمومية تأميناً للشفافية و تماشياً مع روح القانون.
  - ✓ توزيع السكنيات على المقربين خارج مقتضيات المذكرة 40 المؤطرة "14 سكنية"، وكذا التغاضي عن محتلي عدد منها إما لمسؤوليتهم أو قرابتهم.
  - ✓ تكبد الأكاديمية خسائر مالية فادحة من خلال أحكام قضائية جراء عدم تطبيق مسطرة نزع الملكية بطريقة سليمة.
- وانسجاماً مع المحطات النضالية التي خاضتها وستخوضها الشغيلة التعليمية بأقاليم الجهة، فإن النقابات التعليمية الأربع تتبنى كل الخطوات النضالية المشروعة دونما قيد أو شرط.
- وبناء على ما سبق، قررت النقابات التعليمية الأربع الأكثر تمثيلية بجهة سوس ماسة درعة، خوض إضراب جهوي لمدة 72 ساعة أيام 16 و 17 و 18 فبراير 2010، مصحوباً بوقفة احتجاجية لنساء ورجال التعليم يوم 16 فبراير 2010، مرفوقاً باعتصام يوم 17 فبراير 2010 داخل مبنى الأكاديمية.
- وعليه تطالب النقابات التعليمية الأربع بالإفراج عن تقارير الإفتحاص التي تعري واقع سوء التدبير بالأكاديمية و بعض نياباتها، وتحمل المسؤولية الكاملة للوزارة الوصية عن القطاع عن صمتها و سكوتها حتى لا يتفاقم الوضع التعليمي بالجهة نحو الأسوأ.

وعاشت الشغيلة التعليمية صامدة وموحدة و مناضلة.

